المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي في مصر

(دراسة تحليلية نقدية)

د. ماجد هاشم كيلاني
دكتوراه في قسم القانون الخاص
بكلية الحقوق – جامعة مدينة السادات

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة تحليل قرار السيد أ.د/ رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ بشأن إنشاء " المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي " في مصر ، ومحاولة الوقوف على الجوانب التي لم يرد ذكرها أو تفسيرها في ذلك القرار .

الكلمات المفتاحية :

الذكاء الاصطناعي ، المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي ، قرار وزاري ، قرار إداري، رئيس مجلس الوزراء المصري ، الأمن السيبراني ، أمن المعلومات ، تكنولوجيا ٠

Abstract :

This study deals with the analysis of the decision of Mr. Prof. / the Egyptian Prime Minister No. 2889 of 2019 published in the Official Gazette – Issue 47 bis on 11/24/2019 regarding the establishment of the "National Council for Artificial Intelligence" in Egypt، and an attempt to identify the aspects that were not mentioned or interpretation of that decision.

key words:

artificial intelligence، national council for artificial intelligence، ministerial decision، administrative decision، prime minister of Egypt، cyber security، information security، technology.

مقدمة :

صدر قرار السيد أ.د/ رئيس مجلس الوزراء المصري رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ يتناول وينظم إنشاء " **المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي** " ، وقد رسم ذلك القرار الملامح العامة لذلك المجلس ، وفي تلك الدراسة سأتعرض – بإذن الله – لمفهوم وتشكيل واختصاصات

ذلك المجلس ، والأجهزة الملحقة به ، وما تم إغفال ذكره بصدد تنظيم ذلك المجلس من خلال الأفكار الآتية :

أولا : المقصود بالمجلس ثانيا : تشكيل المجلس

ثالثا : اختصاصات المجلس رابعا : الجهازين التابعين للمجلس

وفيما يلي شرح لكل فكرة مما سبق٠

أولا : المقصود بالمجلس :

أغفل القرار السابق تعريف " المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي" ، كما أغفل تعريف " الذكاء الاصطناعي " أيضاً ، مما يحدث نوعاً من أنواع القصور التشريعي في ذلك القرار[١] ، والذكاء الاصطناعي هو " **أحد علوم الحاسب الآلي التي تحاكي الذكاء الإنساني ، وتقوم بمهارات تشبه المهارات البشرية عن طريق برامج وأجهزة إلكترونية أعدت لتلك الأغراض** "[٢] ، فبرامج الكتابة بأنواع الخطوط العربية على المستندات الإلكترونية التي تغني عن اللجوء إلى الرسامين مثل برنامج **Word office** ، وبرامج الرسم الإلكتروني – مثل **Adobe Photoshop** – التي تغني عن اللجوء إلى الرسامين تعد من قبيل برامج الذكاء الاصطناعي ، **والآلة الحاسبة التي تجري العمليات الحسابية في ثواني دون الاعتماد على الحسابات العقلية البشرية تعد من قبيل** أجهزة الذكاء الاصطناعي .

---

[١] **يقصد به إغفال بعض الجوانب الجوهرية في العمل القانوني سواء أكان ذلك العمل دستور أو قانون أو لائحة أو قرار** ، وللمزيد حول تلك المعلومة أنصح بمطالعة المراجع الآتية : نبراس المعموري – محنة الدستور وإشكالية التعديل – دار العربي للنشر والتوزيع – القاهرة – ص ٣٥ ومابعدها ، عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل – الجرائم الإلكترونية – ط١– المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة – ٢٠١٢ – ص ١٤٨ ، عبد المطلب عبد الحميد – السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة – مجموعة النيل العربية – القاهرة – ٢٠٠٣ – ص ٢٣٣ ومابعدها ٠

[٢] زين عبد الهادي – الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات : مدخل تجريبي للنظم الخبيرة في مجال المراجع – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠٠– ص ٢١ ٠

وكأن " الذكاء الإلكتروني الاصطناعي" عبارة تقابل " الذكاء البشري الطبيعي"، أما عن المجلس الوطني فربما المقصود به " **مجلس إداري أعلي يقوم على ربط جميع الوزارات والمصالح والجهات والأجهزة الحكومية ببعضهما البعض عن طريق شبكة إلكترونية واحدة ، ضماناً لسرعة وفاعلية تعامل هذه الهيئات مع بعضها البعض** ".

ثانيا: تشكيل المجلس[1] :

يتبع ذلك المجلس رئاسة مجلس الوزراء ، ويشكل من السادة الآتي ذكرهم :

١- **رئيس المجلس** : وهو وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

٢- **معاونو أعضاء المجلس** : وهم ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة يختارهم رئيس المجلس ، ولم يحدد القرار من أين يأتي هؤلاء الأشخاص ؟ ، هل ينتدبون من الجهات الحكومية أم يتم اختيارهم من بين أعضاء هيئة التدريس؟ ، ولكن يبدو أن المقصود بهؤلاء المعاونين أولئك الموظفين العاملين بالمجلس ، وذلك استهداء بنص الفقرة المادة الثالثة من القرار محل الدراسة والتي جاء فيها :

" **ثمانية أعضاء من ذوي الخبرة يتم ترشيحهم من أعضاء المجلس** "[2]

٣- **أعضاء المجلس** : وهم :

أ- ممثلو الوزارات وهم :

١) **ممثل لوزارة الدفاع** ، بوصفها الوزارة المسئولة عن إدارة شئون القوات المسلحة المصرية في البر والبحر والجو وما يتبع تلك الشئون من مشروعات وجامعات وتدريبات وتمويل وتسليح ..إلخ[3] .

---

[1] المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ .

[2] المادة الثالثة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ .

[3] الموقع الرسمي لوزارة الدفاع تاريخ الاقتباس ٢٠١٩/١١/٢٩ .

٢) ممثل لوزارة الخارجية ، باعتبارها الوزارة المسئولة عن جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على توطيد العلاقات المصرية الدولية والإستراتيجية والعسكرية سواء أكانت هذه العلاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بما يحقق التعاون الدولي بين مصر والدول وبما يخدم أهداف السياسة العامة لدولة مصر ، وخدمة المصالح المصرية في كل انحاء العالم ، وتيسير عملية نقل التكنولوجيا ، وتيسير عمليات المشاركة السياسية والاقتراع والانتخابات بالنسبة للمصريين المقيمين خارج مصر [١] .

٣) ممثل لوزارة الداخلية ، باعتبارها الوزارة المسئولة عن تفعيل القوانين ومحاسبة الخارجين عنها ، وحفظ أمن واستقرار وسلامة رعايا وأراضي الدولة المصرية [٢] .

٤) ممثل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، باعتبارها الوزارة المسئولة عن كفالة التعليم ما بعد المرحلة الثانوية وكذا تشجيع وتطوير ودعم البحث الأكاديمي والابتكارات والاكتشافات العلمية [٣] .

٥) ممثل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بوصفها الإدارة المسئولة عن برامج التدريب والإصلاح الإداري والتنمية الإدارية والاقتصادية للمرافق العامة والهيئات الحكومية شأنها شأن باقي وزارات التخطيط في الوطن العربي [٤] .

---

https://www.mod.gov.eg/ModWebSite/DefaultAr.aspx

[١] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المصرية تاريخ الاقتباس ٢٠١٩/١١/٢٩
https://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/MinistryRole/Pages/default.aspx

[٢] وسيم السيسي – هذه هي مصر – ط٣ – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ٢٠١٥ – ص ١٣٨

[٣] محمد زكي عويس – ثورة مصر ومستقبل التعليم العالي – ط١ – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م – ص ١٧ ومابعدها و٢١ و٢٥ ومابعدها .

[٤] أحمد محي خلف صقر وخلاف خلف الشاذلي – *التخطيط والسياسة الاجتماعية المفاهيم والأطر والآليات* – دار التعليم الجامعي – الإسكندرية – ٢٠١٩ – ص ٢٢١ ومابعدها ، و أحمد محي خلف صقر – العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم : دراسة تحليلية وميدانية – دار التعليم الجامعي – الإسكندرية – ٢٠١٩ – ص ١٤٧ ، أحمد عبد الرحيم قاسم قناوي – المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني – دار البشير للنشر والتوزيع – القاهرة – ٢٠١٨ – ص ٣٣٨ ، على سيد اسماعيل – الدروس المستفادة من تجارب

ب- ممثلو الهيئات الحكومية وهم :

١) ممثل لهيئة الرقابة الإدارية ، بوصفها هيئة رقابية مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية وتهدف لمنع ومكافحة الفساد الإداري بكافة صوره في المرافق الحكومية ضماناً لحفظ النظام الوظيفي والمال العام المملوك للدولة[١] .

٢) ممثل لهيئة المخابرات العامة بوصفها هيئة رقابية عامة مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية وتختص بالمحافظة على سلامة وأمن الدولة وحفظ كيان نظامها السياسي بوضع السياسة العامة للأمن ، وجمع الأخبار وفحصها وتوزيع المعلومات المتعلقة بسلامة الدولة[٢] .

ويلاحظ أن الهيئتان من بين الجهات الرقابية المعلوماتية السيادية المستقلة – إدارياً وفنياً ومالياً – التي تتبع رئاسة الجمهورية مباشرةً .

ثالثا : اختصاصات المجلس[٣]:

أشار القرار محل الدراسة إلى نوعين من الاختصاصات لذلك المجلس ، وهي الاختصاصات التشريعية والاختصاصات التنفيذية ، وبيان ذلك على النحو الأتي :

الإصلاح الاقتصادي المعتمدة على صندوق النقد الدولي : المفاهيم ، النتائج ، الدروس – دار التعليم الجامعي – الإسكندرية – ٢٠١٩ – ص ٦٢ ، تجارب عربية في الاصلاح الاداري :اوراق ووقائع "جلسة الحوار للاجتماع الوزاري للجمعية العمومية" : بيروت – ٢٣-٢٤ يونيو ١٩٩٧- المنظمة العربية للتنمية الادارية – جامعة الدول العربية – القاهرة -١٩٩٧- ص ٣٠ ومابعدها و ٧٣ ومابعدها ، الندوه العلمية حول تنظيم واداره الجمعيات التعاونية- تجارب التنمية الإدارية والإصلاح الإداري في الوطن العربي – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية – القاهرة – ٢٠٠٢- ص ١٤٣ ومابعدها و٢٣٦ ومابعدها و٣٧٨ ومابعدها .

[١] مادة رقم ١ من قانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ م بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية .

[٢] المادتان ١ و٣ من قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١بإصدار قانون المخابرات العامة .

[٣] المادة الثانية من قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ .

١- الاختصاصات التشريعية :

ويقصد به سن وصياغة وكتابة اللوائح والقرارات والتوصيات والآراء الصادرة عن الأمانة الفنية للمجلس لتفعيلها وتأكيد حجيتها القانونية داخل المجلس وخارجه[١] ، ومن أهم الاختصاصات التشريعية للمجلس :

أ-وضع الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ، وتحديثها والإشراف على تنفيذها تماشياً مع التطورات الدولية في مجال الذكاء الاصطناعي، لم يوضح القرار محل الدراسة المقصود من " **الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي** " ، وظل يكررها في مواضع كثيرة جداً في القرار محل الدراسة مما يعيب ذلك القرار بأحد عيوب الصياغة القانونية التي يجب أن تكون وجيزة وواضحة[٢] ، وفي رأيي الشخصي كان من الواجب ربط ذلك المصطلح بمصطلح إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها بوصفه إجراء يهدف إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في الدول من خلال برامج تنموية ذات أهداف قومية قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل[٣] .

ب- وضع آليات متابعة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

---

[١] محمود حميدان قديد ورشيد عباس الجزراوي – التخطيط الحضري : ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية – مركز الكتاب الأكاديمي- عمان – ٢٠١٥ – ص ٨٨ ومابعدها .

[٢] عيسى المرازيق – الصياغة التشريعية – ط١- دار زهران للنشر والتوزيع – المملكة الأردنية الهاشمية – ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م – ص ١٦ ، عيسى خليل خير الله – روح القوانين – دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠١١- ص ١٧ ومابعدها ، محمود فريد عبد اللطيف – تفسير النصوص القانونية في قضاء المحكمة الدستورية العليا بين النظرية والتطبيق : دراسة مقارنة – ط١- مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع- القاهرة – ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م – ص ٩٩ ومابعدها ، يحيى رزق الصرمي – سلطة القاضي في التفسير في القانون المصري والقانون اليمني مع المقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية- رسالة دكتوراه – قسم المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس- القاهرة – ١٩٩٥ – ص ٨٢ ومابعدها .

[٣] المواد ١ و٣و٤و٥و٦ من قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها .

ج-وضع خطط وبرامج إعداد الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

د-وضع السياسات والتوصيات المتعلقة بالأطر الفنية والقانونية والاقتصادية المتعلقة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي .

هـ- مراجعة البروتوكولات والاتفاقيات التي تبرمها جهات الدولة في مجالات الذكاء الاصطناعي ، وإبداء الرأي بشأنها في ميعاد لا يجاوز شهراً من تاريخ ورودها إليه **باستثناء البروتوكولات والاتفاقيات المتعلقة بمجال عمل الجهات الأمنية والرقابية ، ولم يحدد القرار ما سوف يحدث إذا لم يراجع المجلس البروتوكولات والاتفاقيات خلال** شهر من تاريخ ورودها إليه ، **هل** سيتم الاستغناء عن رأي المجلس ؟ ، أم سيُمنح المجلس مهلة أخرى للمراجعة والرد ؟ ، أم سيتم إحالة الممتنع عن المراجعة للتحقيق ومن ثم مجازاته تأديبياً بعد ذلك ؟ ، ومن المختص بالتحقيق مع الموظف الممتنع عن الرد في تلك الحالة ؟ ، إجابات تلك الأسئلة أغفلها – بكل أسف – القرار محل الدراسة، أما بالنسبة **للبروتوكولات والاتفاقيات المتعلقة بمجال عمل الجهات الأمنية والرقابية** فلماذا تقرر استثناءها من المراجعة والفحص على الرغم من أن أمر الاطلاع عليها ومراجعتها سيتم بمعرفة ممثلي جهات سيادية مستقلة مثل ممثلي وزارات الدفاع والداخلية والخارجية والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري[1] ، وقد أغفل القرار محل الدراسة الحكمة من صياغة ذلك الاستثناء ، يبدو أن **الحكمة من تقرير ذلك الاستثناء** تتمثل في وجوب الحفاظ على سرية وأمن وخصوصية المعلومات *المتعلقة* بالجهات الأمنية والرقابية[2] .

---

[1] المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤

[2] خالد بن سليمان الغثير ومحمد بن عبد الله القحطاني – أمن المعلومات بلغة ميسرة – تقديم / محمد بن إبراهيم السويل – ط١- مركز التميز لأمن المعلومات- الرياض – ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٩ م – ص ١٥٣ ومابعدها ، ساري محمد الخالد – اتجاهات في أمن المعلومات وأمانها : أهمية تقنيات

٢- الاختصاصات التنفيذية :

ويعني إدخال الاختصاصات التشريعية للمجلس حيز التفعيل والتنفيذ على أرض الواقع في أسرع وقت وبأقل جهد وبأبسط تكلفة خلال زمان معين وفي نطاق مكاني معين[١] ، والتي من أهمها ما يلي :

أ- **الإشراف على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي .**

ب- **التنسيق مع الوزارات والجهات والأجهزة والقطاعات الحكومية داخلياً ، والجهات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خارجياً لتبادل الخبرات** والمعلومات وتقديم خدمات ذكية مستدامة وآمنة .

ج- مراجعة وتحديث الأولويات الوطنية في مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي.

د- المشاركة في اللجان الوطنية المنوط بها الذكاء الاصطناعي .

هـ- عقد الندوات والمؤتمرات والبرامج التوعوية لنشر الوعي القومي بمجالات الذكاء الاصطناعي .

و- إعداد وتدريب الكوادر البشرية اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي.

ز- تقديم تقرير بنتائج الأعمال والتوصيات للعرض على رئيس مجلس الوزراء ثم رئيس الجمهورية كل ستة أشهر[٢] .

التعمية (الشفرة) – ط١ – مكتبة العبيكان – الرياض – ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م – ص ٢٣ ومابعدها ، ويل تشابلو – المسعف الأول يصنع الفرق : الطبعة المحدثة – الطبعة العربية المحدثة – الفصل الثالث : مسائل قانونية وأخلاقية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط – منظمة الصحة العالمية – الناشر Elsevier – الولايات المتحدة الأمريكية – ٢٠١٠– ص ٥٥ .

[١] مصلح أحمد الصالح أبو شقيف – موسوعة المقاييس والإستبانات في العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية والإدارية – دار غيداء للنشر والتوزيع – عمان – ٢٠١٥ – ص ٢٣٣ ومابعدها .

[٢] المادة الخامسة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ .

رابعاً : الجهازين التابعين للمجلس[1] :

وهم جهازي الأمانة الفنية والمكتب التنفيذي ، وبيان هذين الجهازين – من واقع القرار محل الدراسة – على النحو الآتي :

أ- جهاز الأمانة الفنية : يشكله ويحدد اختصاصاته رئيس المجلس من بين أعضاء المجلس ، ولم يحدد القرار محل الدراسة ما المقصود من جهاز " الأمانة الفنية " ؟ ، ويبدو أن هذا الجهاز يتكون من مدير عام ومجموعة مرؤوسين يختصون بممارسة الاختصاصات التشريعية التي سبق التعرض لها من قبل ، والإشراف على فاعلية ومرونة تنفيذ تلك الاختصاصات ، بجانب تنسيق الاجتماعات والمؤتمرات ، وإبداء الرأي فيما يُطرح أمامهم من مسائل فنية وقانونية ، وتولي شئون ندب ونقل وتعيين وتأديب موظفي المجلس[2] .

---

[1] المادتان الثالثة والرابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ .

[2] على عدنان الفيل – التشريع الدولي لحماية البيئة– ط١ – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع – عمان –١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م – ص ٢٤٢ ومابعدها ،عبد الناصر عبد الله أبو سمهدانة وحسين إبراهيم خليل – موسوعة الإجراءات السابقة على رفع الدعاوى الإدارية : دراسة تطبيقية مقارنة في ضوء أحدث أحكام وفتاوى مجلس الدولة حتى عام ٢٠١٣ – ط١- المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة – ٢٠١٤- ص ٢٤٩ ومابعدها ، نعمان عطا الله الهيتي – قواعد وآليات التعامل مع الأسلحة المحرمة دولياً – دون ناشر – دون عام نشر – ص ٣٤ ومابعدها ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا ٢٠٠٥ – منشورات منظمة الأمم المتحدة – نيويورك – ٢٠٠٥ – ص٥٤ ومابعدها ، جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية – الدورة الثانية ، ٨- ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ : الوثائق الرسمية- منشورات منظمة الأمم المتحدة – نيويورك – ٢٠٠٣ – ص٢٦٧ ومابعدها ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –استعراض أنشطة التنمية المستدامة والإنتاجية – العدد الثالث – منشورات منظمة الأمم المتحدة – نيويورك – ٢٠٠٥ – ص١٧ .

ب- **المكتب التنفيذي للمجلس** : ويرأسه رئيس المجلس أو من يفوضه بجانب ٨ أعضاء من ذوي الخبرة يتم ترشيحهم من بين أعضاء المجلس ، ويناط بالمكتب التنفيذي متابعة الاختصاصات التنفيذية للمجلس التي سبق التعرض لها من قبل بجانب عمل الدراسة اللازمة للهيكل التنظيمي للمجلس وإدارته التنفيذية .

ولم يتعرض القرار محل الدراسة لذكر **هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات**[1] ، على الرغم من كون الهيئة الأخيرة هيئة عامة منوط بها صناعة ونقل وتصدير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتشجيع وتوجيه وتنمية البحوث والدراسات العلمية والاستثمارات الاقتصادية ، بجانب تطوير وتنمية الجهات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم أدائها ، وتلقى الشكاوى والمقترحات وتقديم المشورة الفنية بشأن تطوير ذلك المجال وحل النزاعات المثارة حوله ، فضلاً عن إقامة المعارض والمؤتمرات والندوات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخليًا وخارجيًا[٢] .

خاتمة :

ليس الهدف من هذه الدراسة نقد ما تم الذهاب إليه فحسب ، وإنما استكمال **الجوانب التي سكت عنها القرار محل الدراسة ، مع فتح الأبواب للاجتهادات الفقهية والأبحاث العلمية في أحد أو كل جوانب هذه الدراسة** ، وقد وجه النقد الوارد في هذه الدراسة إلى **قرار** بوصفه عمل قانوني يقبل نقده وتعديله وإلغاءه والطعن عليه ، ولم يوجه النقد إلى شخص ما أو جهة ما فأنا أُعلن احترامي لكل أشخاص وجهات ومؤسسات الدولة المصرية ، وأؤكد أن الدراسة الحالية مجرد اجتهاد يقبل نقده أو تعديله

---

[1] حرف ز في مادة ١ من قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

[٢] مادة ٢ و٣ و٤من قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

أو إلغاءه أيضاً ، ولا أرجو من دراستي إلا تحقيق شيء من الخير لبلدي مصر ، ولأهلها الذين طالما عانوا من قسوة ظروفها وتقلبات أحوالها عبر أكثر من عهد .

قائمة المراجع والمصادر:

أحمد عبد الرحيم قاسم قناوي – المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني – دار البشير للنشر والتوزيع – القاهرة – ٢٠١٨ .

أحمد محي خلف صقر – العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم : دراسة تحليلية وميدانية – دار التعليم الجامعي – الإسكندرية – ٢٠١٩ .

أحمد محي خلف صقر وخلاف خلف الشاذلي – التخطيط والسياسة الاجتماعية المفاهيم والأطر والأليات – دار التعليم الجامعي – الإسكندرية – ٢٠١٩ .

تجارب عربية في الاصلاح الإداري :أوراق ووقائع "جلسة الحوار للاجتماع الوزاري للجمعية العمومية" : بيروت – ٢٣-٢٤ يونيو ١٩٩٧– المنظمة العربية للتنمية الادارية – جامعة الدول العربية – القاهرة –١٩٩٧ .

جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية – الدورة الثانية ، ٨– ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ : الوثائق الرسمية– منشورات منظمة الأمم المتحدة – نيويورك – ٢٠٠٣ .

خالد بن سليمان الغثير ومحمد بن عبد الله القحطاني – أمن المعلومات بلغة ميسرة – تقديم / محمد بن إبراهيم السويل – ط١– مركز التميز لأمن المعلومات– الرياض – ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٩ م .

زين عبد الهادي – الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات : مدخل تجريبي للنظم الخبيرة في مجال المراجع – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠٠ .

ساري محمد الخالد – اتجاهات في أمن المعلومات وأمانها : أهمية تقنيات التعمية (الشفرة) – ط١ – مكتبة العبيكان – الرياض – ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م .

عبد العال الديربي ومحمد صادق إسماعيل – الجرائم الإلكترونية – ط١– المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة – ٢٠١٢ ٠

عبد المطلب عبد الحميد – السوق العربية المشتركة : الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة – مجموعة النيل العربية – القاهرة – ٢٠٠٣ ٠

عبد الناصر عبد الله أبو سمهدانة وحسين إبراهيم خليل – موسوعة الإجراءات السابقة على رفع الدعاوى الإدارية : دراسة تطبيقية مقارنة في ضوء أحدث أحكام وفتاوى مجلس الدولة حتى عام ٢٠١٣ – ط١– المركز القومي للإصدارات القانونية – القاهرة – ٢٠١٤ ٠

على سيد اسماعيل – الدروس المستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادي المعتمدة على صندوق النقد الدولي : المفاهيم ، النتائج ، الدروس – دار التعليم الجامعي – الإسكندرية – ٢٠١٩ ٠

على عدنان الفيل – التشريع الدولي لحماية البيئة– ط١ – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع – عمان –١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م ٠

عيسى المرازيق – الصياغة التشريعية – ط١– دار زهران للنشر والتوزيع – المملكة الأردنية الهاشمية – ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٥ م ٠

عيسى خليل خير الله – روح القوانين – دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠١١ ٠

قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المخابرات العامة ٠

قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات٠

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ٠

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ ٠

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا ٢٠٠٥ – منشورات منظمة الأمم المتحدة – نيويورك – ٢٠٠٥ ٠

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –استعراض أنشطة التنمية المستدامة والإنتاجية – العدد الثالث – منشورات منظمة الأمم المتحدة – نيويورك – ٢٠٠٥ ٠

المادة الثانية من قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٨٩ لسنة ٢٠١٩ والمنشور بالجريدة الرسمية – العدد ٤٧ مكرر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ ٠

مادة رقم ١ من قانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ م بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية ٠

محمد زكي عويس – ثورة مصر ومستقبل التعليم العالي – ط١ – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م ٠

محمود حميدان قديد ورشيد عباس الجزراوي – التخطيط الحضري : ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية – مركز الكتاب الأكاديمي– عمان – ٢٠١٥ ٠

محمود فريد عبد اللطيف – تفسير النصوص القانونية في قضاء المحكمة الدستورية العليا بين النظرية والتطبيق : دراسة مقارنة – ط١ – مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع– القاهرة – ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م ٠

مصلح أحمد الصالح أبو شقيف – موسوعة المقاييس والإستبانات في العلوم الاجتماعية والتربوية والنفسية والإدارية – دار غيداء للنشر والتوزيع – عمان – ٢٠١٥ ٠

نبراس المعموري – محنة الدستور وإشكالية التعديل – دار العربي للنشر والتوزيع – القاهرة ٠

الندوة العلمية حول تنظيم واداره الجمعيات التعاونية– تجارب التنمية الإدارية والإصلاح الإداري في الوطن العربي – المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية – القاهرة – ٢٠٠٢ .

نعمان عطا الله الهيتي – قواعد وآليات التعامل مع الأسلحة المحرمة دولياً – دون ناشر – دون عام نشر .

وسيم السيسي – هذه هي مصر – ط٣ – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ٢٠١٥

ويل تشابلو – المسعف الأول يصنع الفرق : الطبعة المحدثة – الطبعة العربية المحدثة – الفصل الثالث : مسائل قانونية وأخلاقية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط – منظمة الصحة العالمية – الناشر Elsevier – الولايات المتحدة الأمريكية – ٢٠١٠

يحيى رزق الصرمي – سلطة القاضي في التفسير في القانون المصري والقانون اليمني مع المقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية– رسالة دكتوراه – قسم المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس– القاهرة – ١٩٩٥ .

المواقع الواردة في البحث :

https://www.mod.gov.eg/ModWebSite/DefaultAr.aspx

https://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/MinistryRole/Pages/default.aspx.

لينك مشاهدة القرار محل الدراسة :

https://drive.google.com/file/d/1yQFBa9phD1ft0p1D1Oxth3hp8p18d5RV/view?fbclid=IwAR3WjIeH_5xobxKOwkUIxun74IvPtiKOUCAE8LN4i1Rww9_oUlFe-s3QISM